٢٠٠ الف عقد لشراء بضاعة بقيمة ٤٠ مليار دولار مع ١٠٠ الف مورد اساسي . كما تعتبر وزارة الدفاع اكبر مالك عقاري ؛ فلديها ١٣ مليون هكتار من الاراضي هي عبارة عن قواعد ومراكز وحقول تدريب في اميركا والخارج(٩٩) .

وقد اثبت تاريخ الولايات المتحدة ان اي نقص مهم في ميزانية الدفاع يؤدي إلى بطالة بضعة ملايين من العاطلين ، مسبباً بذلك انخفاضاً عاماً في مستوى المعيشة . ولا تتأثر المؤسسات الكبرى التي تقتسم اكبر عقود وزارة الدفاع ، وحدها ، بل تتأثر ايضاً مئات الالاف من الشركات الصغرى والمتوسطة(١٠٠) .

وكلما إزدادت ميزانية وزارة الدفاع إزداد عدد الشركات التي تحصل باسم خدمة المصلحة القومية على ارباح ضخمة . وتعتبر الصناعة الخاصة بالإنتاج ،الدفاعي احد مجالات نشاطها الاعلى مردوداً . فعلى المدى القصير تجني الشركات العاملة في مجال الدفاع ارباحاً اعلى من المردود العادي ، وعلى المدى الطويل تحصل ايضاً على مردود عالٍ بفضل التجديدات العملية او التقنية الناتجة عن البحث العسكري (١٠١) .

وقد لعب الإنتاج الحربي بشكل عام دورا هاما في زيادة الطاقة الصناعية للولايات المتحدة ، ولا يزال عاملاً هاماً في النشاط الإقتصادي وفي البحث الصناعي (١٠٢) .

وتستعمل الروابط الداخلية للمركب العسكري الصناعي في تشجيع الزيادة في الميزانية العسكرية بشكل مستمر ، وذلك من خلال المبالغة في تصوير الخطر الشيوعي وافتعال الازمات ، وتلعب تقارير وكالة المخابرات المركزية وبعض وسائل الإعلام دور هاماً في تضخيم الخطر الخارجي في اعين القادة السياسيين والجمهور الواسع (١٠٣) .

وقد كتب « جون كنيث جالبريت » المستشار السابق للرئيس كنيدي والسفير السابق في الهند ، تحت اسم « ماكلندرس » المستعار ، مقدمة لكتاب وضع كتقرير كتب بناء على طلب الحكومة الاميركية ينتهي فيها إلى ان السلام امر غير مرغوب فيه ، ومن بين اسباب ذلك انه لم يعرف احداً استطاع وضع برنامج اقتصادي يمكن ان يكون بديلاً للانفاق العسكري . وفي تلميحه الى مشروع المساعدة الاجتماعية الذي يكلف ١٨٥ مليار دولار موزعة على عشر سنوات ، يشير « التقرير » الى ان البعض يحاول رفض هذا المشروع لانه « باهظ التكاليف » ، لكن على العكس من ذلك ، « عندما يعادل هذا المشروع الحرب من الناحية الاقتصادية ، فانه يصبح غير ملائم لانه قليل التكاليف » .

وهذه السخرية المفجعة تدل على ضعف اقتصاد لا يمكنه الاستغناء عن الانتاج الحربي الذي يبتلع عشرات مليارات الدولارات (١٠٤) .

وقد كتب مايكل كلير في كتابه « حرب بلا نهاية : التخطيط الاميركي لحروب فيتنامية مقبلة » انه لا يكفي مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب لتفادي التورط في حروب فيتنام اخرى بينما تبقى المؤسسة العسكرية وقدرتها على التدخل على الشكل نفسه . فالضمان الوحيد هو « التفكيك الكامل » لقدرة البنتاغون على التدخل ، وهذا يشمل الحد من الامدادات العسكرية والبوليسية(١٠٥) .